

ومعوليه وهو مبتدأ في الأصل لا خبره واصل التركيب
 قبل تاخيره ظننت صلا منطلقة وظننتي هند منطلقا
 فلما عمل الثاني واهل الاول اخبرنا فيه ضمير هند
 التي ظمها الثاني على القاعلية وطلبها الاول على
 المعمولية وايتنا به مؤخر عن ظن الثاني ومعوليه
 ولم يوت به متصلا بالفعل لعدم تقدم مرجع له
 يكون عايدا عليه ولو لا الجواب المذكور فخرج هذا
 المثال واقتضى جواز حذف اياته مع كونه عن كالمخبر
 فافتاد اليه بما ذكره من قول بل حذفه الزم ان
 شرط حذفه ان لا يكون عنده وترك شرط وهو ان
 يومه اللبس بحذفه فان لم يومه اللبس بحذفه لا
 نحو لمستعت ولستعت على زيد به لم يحذف لان
 قوله به المتعلق بلستعت كوحذف منه لم يعلم هل
 المحزوم مستعان به او عليه فلو كان كما قال الاستوي
 بدل لهذا البيت
 واحذفه لا انا خيف لبس او يري ذاعلمت فجي به مؤخر
 وقال الفارسي
 واحذفه كمن مع لبس او خبر او مبتدأ الخ فهو المتعبر
 لكان موقفا بما ذكر تقدمه ان اذا عمل في عنده
 قول المبه واهل المهمل في ضمير ما ان وقول في الظاهر
 متعلق بقول عمل وهو صفة له وهو محذوف اي

في الاسم الظاهر الواقع بعدهما الطالبين للمعوليه
 واحد العالمين صادق بالاول والثاني كما ان قوله
 واهل الاخر صادف بذلك ايضا وهو صفة لموصوف محذوف
 اي العامل الاخر والضمير في عنه راجع لك كما ان الظاهر
 اي عن العمل في الاسم الظاهر وقوله عمل في ضمير
 حيزب اذا الضمير في عمل راجع للعامل الاخر الذي
 اهل وفي ضميره راجع لك كما ان الظاهر ويلتزم
 الاخبار اي يجب ان كان مطلوب الفعل اي المهمل
 مما يلزم ذكره اي ولا يجوز حذفه لكونه عمدا وقوله
 كالفعل ان مثال مما يلزم ذكره ولا فرق في
 وجوب الاخبار حينئذ اي حين ان كان مطلوب الفعل
 مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه لكونه عمدا وقوله
 بين ان يكون المهمل الاول اي العامل الاول اي
 العامل الثاني فتقول يحسن ان هذا مثال
 فاذا عمل الثاني واهل الاول واهم فيه ضمير
 الاسم وما يعبره بالعكس وهذه المثالات ما اذا
 كان المطلوب افعالا واما مثال ما اذا كانت
 المطلوب افعالا فاعل فهو فوقه ضرب والجرم
 الزمان فتقول على اعمال الثاني والاضمار في الاول
 ضربا والجرم الزمان وعلى العكس ضرب وجرم
 الزمان وذكر من ان الضمير في ذكر عايد على المبه

